

Al-Bu‘du an-nis iyu f  majalat *Lamalif* (1965-1985): Muq rabatun t r khiyyah

The Feminist Perspective in *Lamalif* (1965-1985): A Historical Approach

البعد النسائي في مجلة ”لام ألف“ (1965-1985): مقارنة تاريخية

ثورية السعودي

أستاذة باحثة، أكاديمية وزارة التعليم-الرباط

Abstract: This article focuses on the journal *Lamalif*, which is one of the magazines that played a decisive role in structuring the socio-economic and cultural political fields in Morocco from 1965 to 1985. This magazine has enabled writers and intellectuals to open a “dialogue” channel through interposed texts. Through this channel, contributors have described women’s socio-economic living conditions and have highlighted what they considered as necessary changes to these conditions. Morocco’s history owes a great deal indeed to this magazine, which reflects, at several levels, the changes that the country underwent during these two decades.

Keywords: Women’s history, Feminist press, *Lamalif* journal, Women’s conditions.

مقدمة

تندرج الصحافة المكتوبة ضمن المصادر الأساسية التي يتم الاعتماد عليها لكتابة التاريخ، خاصة في شقه المعاصر والراهن؛ حيث جسدت هذه الوسائط خلال فترة صدورها صورة عن المجتمع الذي أفرزها، ومادة أساسية للباحث في التاريخ فيما بعد، خاصة إذا ما تم وضعها ضمن السياقات التي أنتجتها، وإخضاعها للنقد والمقارنة على غرار باقي الوثائق الأخرى، مع استحضار الإكراهات التي تعترض الكتابة الصحفية وتؤثر على درجة موضوعيتها مثل أهمية السبق الصحفي، وإعطاء الأولوية لخلق الحدث، والكتابة تحت وطأة الإكراه الزمني، والتأثير الإيديولوجي، وضغط المؤسسات الرسمية، ونسبة حرية الصحافة، وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن، بأي حال من الأحوال، تصنيف المنبر الإعلامي الذي ترمي هذه الورقة إلى تقديم بعض جوانبه، ضمن الصحافة النسائية المحضة، إلا أنه بالنظر لما يتيح من معطيات، ويطرحة من آراء وأفكار معبرة عن قضايا المرأة خلال الفترة التي صدر فيها، ودرجة الاحترافية والالتزام التي قدم بها مختلف ما عرفته البلاد من تحولات مرتبطة بالنساء؛ والتي قد تتيح للباحث في التاريخ رصد عدد من الإشكالات التي شغلت المجتمع ومؤسسته، فإنه لا يمكن إنكار أهميته في إلقاء الضوء على بعض ملامح البعد النسائي في تاريخ المغرب الراهن، وبالتالي إدراجه ولو جزئياً ضمن الصحافة النسائية المتخصصة.

تعد الصحافة النسائية مادة إعلامية موجهة غالباً لفئة النساء، وتحاول عادة تقديم صورة عن المرأة النموذجية داخل المجتمع، حسب توجه القائمين عليها، وتكوينهم، وأهدافهم، وحمولاتهم الفكرية والإيديولوجية. ويجب التمييز بين أنواع الصحافة النسائية التي يمكن تقسيمها إلى 3 أنواع: النوع الأول ذو طبيعة تجارية، يستعمل المرأة أداة استهلاكية، مرتبط بالتمثيلات المحافظة التي تكرر الأدوار التقليدية للمرأة، كما يعتمد هذا النوع من الصحافة على مفاهيم ذكورية تقلص دور المرأة كمنتجة، ويقدمها كمستهلكة جميلة، وربة بيت ممتازة، وزوجة وأم نبيهة؛ ويستدعي كل عنصر من هذه العناصر شراء هذا المنتج أو ذاك؛ ووراء الصور والصفحات هناك رجل خفي ينتج، يعمل ويقسم الأدوار؛ من خلال هذه الصور النمطية يتم تكريس صورة المرأة الشيء، الجسد، والجنس.

الصف الثاني من الصحافة النسائية يتميز بأنه يحمل قضية أساسية يدافع عنها، ومن بين أهدافه تحرير النساء من سلطة الهيمنة الذكورية عبر إبراز مختلف الأدوار السياسية والاقتصادية والثقافية التي يضطلعن بها، وتتوجه هذه الصحافة إلى عقل المرأة وذكائها، ولا تكتفي بالتنديد بالتهميش الذي تعاني منه، بل تسهم في إبراز الإبداعات النسائية في شتى المجالات. أما النوع الثالث والأخير من هذه الصحافة، فيحمل نفس خصائص الصف الثاني سالف الذكر، إلا أنه يستفيد من مداخل الإشهار ومنح المتعاطفين...، كما أنه يحاول الاهتمام بصورته الإعلامية لدى جمهور بعينه (غالباً ما تكون الفئة المستهدفة مثقفة)، لذا فإنه غالباً ما يكون مستقلاً مادياً، وهو النموذج الذي ترمي إلى تقديمه هذه الورقة من خلال المنبر الإعلامي المعروف باسم لام ألف الناطق باللغة الفرنسية؛ مع أنه منبر شمولي تعدد قضايا المرأة إحدى محاوره ضمن باقي القضايا المجتمعية الأخرى.

ارتبطت مجلة لام ألف باسم زكية داوود التي حلت بالمغرب في السنوات الأولى لاستقلال المغرب، بعد اتخاذها قرار الاستقرار فيه معية زوجها محمد لوغلام، وقد حلت

بالدار البيضاء، حاملة معها دبلوما في الصحافة، ومحملة بالفضول المعرفي الكامن لدى كل صحفي.

تمكنت زكية داوود من فرض اسمها، في الصحافة المغربية منذ حصولها على الجنسية المغربية. كما انخرطت في عدة قضايا كانت تراهن عليها البلاد في "رحلة القلم المشاغب"، بواسطة منبرها الصحفي الحامل لدلالات الرفض كما يدل على ذلك معنى عنوانه "لا"، محاولة التعبير من خلاله على بعض أوجه آمال المغاربة وحياتهم، سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية أو السياسية، ولعل هذا الأمر هو الذي جعل المجلة تتعرض للتضييق في مرحلة أولى ثم المنع في نهاية المطاف.

وقد صدرت مجلة لام ألف، كدورية شهرية في 15 مارس 1966، واستمرت لمدة 20 سنة، فاهتمت بكثير من القضايا التي عرفها المغرب محليا ودوليا في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وغالبا ما حمل الغلاف بصمات لفنانين تشكيليين، مبتدئين أو مرموقين، من أمثال فريد بلكاهية، ومحمد السنوسي، والشعبية العذراوي، وعبد الله برادة، وغيرهم كثير.

طرحت المجلة على المستوى السياسي قضايا متعددة، وقدمت تحليلات صحفية وأكاديمية متنوعة، سواء تلك المتعلقة بالقضايا المحلية المرتبطة بالأحزاب السياسية، والنقابات، والانتخابات، والملكية وآليات السلطة ومسألة الديمقراطية؛ أو المرتبطة بالقضايا الدولية، مثل تتبع التوتر المغربي الموريطاني، أو قضية الصحراء، فضلا عن تقديم قراءات وتحليلات عن حرب الصحراء، والتدخل الجزائري في إطار العلاقات المغربية الجزائرية، ولحظات الفتور والانتعاش بين المغرب والعديد من الأقطار، على غرار فرنسا وأمريكا وليبيا والجزائر وغيرها.

واكبت المجلة أيضا أهم التحولات السياسية خارج المغرب من مثل الثورة الإيرانية والصراع العربي الفلسطيني، ونجاح النظام الشيوعي ببعض البلدان وغيرها. وقد ساهم في هذا المحور وغيره محللون سياسيون وجامعيون وفاعلون مغاربة وأجانب، مثل محمد الطوزي وريمي لوثو وعبد العالي دوما ومصطفى السحيمي وغيرهم. أما الجانب الاقتصادي فقد ساهم فيه عدد من الجامعيين والمحللين الاقتصاديين، مثل الحبيب المالكي، وعبد العزيز بلال، ونجيب بودربالة، وإدريس الكراوي وغيرهم، وتميز بمواكبته لمختلف مراحل تحول الاقتصاد المغربي مثل المغرب والتقويم الهيكلي ونتائجها، إضافة إلى تغطية قوانين الضرائب، والاستثمار الخارجي.

وفي المجال الاجتماعي، انشغلت المجلة بمسألة التعليم، فواكبت المسار التعليمي بالمغرب بإكراهاته وطموحاته، مثل قرار التعريب والمغربة والتعميم، وإشكالات التعليم العالي وآفاقه، ومسار كل من التعليم العمومي والخصوصي، وقدمت تحليلات وبدائل بقلم كثير من المتخصصين. كما اهتم هذا المحور بقضايا الشباب، والظواهر الاجتماعية المتنوعة، قدم فيها المتخصصون كثيرا من القراءات من أمثال فاطمة المرينسي، وعبد الكبير خطيبي، وبول باسكون، وعبد الصمد الديالمي وغيرهم.

اهتمت المجلة أيضا بالمجال الثقافي الذي عرف زخما وحضورا قويا طيلة سنوات صدورها، وتميز بالتنوع والتفرد حيث انفتحت المجلة على مختلف التيارات الفنية، والفكرية، والأدبية راصدة أبرز تحولاتها، مثلة في الأدب، والرسم، والنحت، والموسيقى، والشعر، والندوات والأبحاث، والتصوير، والسينما، والتلفزيون وقراءة الكتب وتقديمها، وتقديم قراءات نقدية وأبحاث ودراسات ونكت هادفة. وقد ساهم في هذا الباب ثلة من المثقفين والفنانين والأدباء مثل موليم العروسي، وعبد الحفي الديوري، ولطيفة العراقي، وعبد الفتاح كيليطو، ومگالي مورسي، وإدريس الشرايبي، وعبد الله العروي، وغيرهم.

فما هي السياقات المواكبة لظهور هذا المنبر الإعلامي بالمغرب في بعدها النسائي؟ وما هي أبرز سمات القضايا التي طرحها بخصوص أوضاع المغربيات؟

1. السياق العام المواكب لظهور مجلة "لام ألف"

ظهرت مجلة لام ألف في مغرب يعرف كثيرا من التحولات الكبرى، على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل المستوى الأخير كان وراء أهم هذه التحولات. خاصة خلال السنوات الأولى التي عقبته حصول المغرب على الاستقلال؛ كما شهدت هذه الفترة ظهور منابر إعلامية نسائية تزامنت مع سنوات صدور لام ألف، منها تجارب تمكنت من الاستمرار، ومنها أخرى توقفت لأسباب متعددة كما ستتم الإشارة إلى ذلك فيما سيأتي.

وقبل الخوض في سياق ظهور لام ألف، تجدر الإشارة إلى أن قانون الصحافة بعد نهاية مرحلة الاستعمار، قد منح بموجب ظهير 15 نونبر 1958، امتيازات كثيرة للصحافة، نذكر من بينها الامتيازات الضريبية، وامتياز نشر الإعلانات الإدارية، وتعريف جمركية أو جبائية بدعم خاص من الدولة لاقتناء الورق، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والأدوات التي تدخل في الاستهلاك اليومي للصحف، والتوزيع، وتخفيضات جبائية على الضريبة العامة على الدخل بالنسبة للصحفيين...¹

1. البرلمان المغربي، الإعلام والمجتمع في المغرب، الملخص التركيبي والتوصيات (الرباط: طبع دار النشر المغربية، أكتوبر 2011)، 27.

وفي المقابل، وبالرغم من تنصيب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948، ومحتويات المادة 19 من العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، على حرية الحصول على الخبر والإخبار، إلا أن هذا الأمر ظل غائبا في الدساتير المغربية بما في ذلك دستور سنة 1992.² كما تمت المصادقة سنة 1960 على الفصل 77 من قانون الصحافة لإضعاف صحف المعارضة؛ مما أتاح إمكان تعريض العديد من المنابر الإعلامية، وخاصة منها جرائد المعارضة، بشكل مستمر للحظر أو المصادرة أو لاعتقال المسؤولين عن إصدارها.

وفي ما يخص الإطار السياسي المواكب لصدور المجلة، تعد بعض المنعطفات جوهرية ومساهمة في تعزيز مؤسسات الدولة المغربية، حيث تم إقرار الدستور الجديد للمملكة (1962)، وتقوى القصر بلبوس الملكية الدستورية، الأمر الذي شجعه على الاستغناء عن حزب الاستقلال، بعد أن أجبر الوزراء المنتمون إليه على الاستقالة في 23 يناير 1963.³

وفي السياق ذاته، لم يتمكن النظام من احتواء الإطارات الوطنية المتعلمة، وإرضاء حاجياتها المادية وتعطشها للنفوذ، مما مثل تهديدا له،⁴ وخلق جوا من التوتر. وقد ترجمته أحداث 1965 بالدار البيضاء، التي ارتبطت بالنقاش الدائر حول مشكل التعليم، حيث انفجرت الاحتجاجات بالدار البيضاء، بعد إصدار المنشور الوزاري الذي حدد سن الاستفادة من المرور إلى السلك الإعدادي، الأمر الذي خلف رد فعل قوي من قِبَل الدولة. ثم تلاه تبني الفصل 35 من الدستور لإعلان حالة الاستثناء، والتي تميزت بتدشين أولى الدواوين التقنوقراطية التي أزيل عنها الطابع السياسي، مثل ديوان بنهيمه (1967-1971).⁵

وفي يوليوز من عام 1970 تم رفع حالة الاستثناء، وتحقق التصويت على دستور جديد في السنة نفسها، إلا أن الانتخابات قاطعتها الكتلة الوطنية، المكونة من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ردا على حملات القمع، وعلى مضامين الدستور التي اعتبرتها تراجعاً عن مكتسبات سابقة في دستور 1962، واطاعة ضمن أولوياتها لدى التأسيس في ذات السنة كلا من الديمقراطية، وتأميم القطاعات الاقتصادية الأساسية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.⁶

2. البرلمان المغربي، الإعلام والمجتمع في المغرب، 35.

3. بيير فيرمورين، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة عبد الرحيم حزل، (الدار البيضاء: مطبعة أفريقيا الشرق، 2010)، 69.

4. جون واتربوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، الطبعة الأولى (الرباط: منشورات مؤسسة الغني للنشر، 2004)، 405.

5. Daniel Rivet, *Histoire du Maroc, de Moulay Idris à Mohammed VI* (Paris: Fayard, 2012): 365.

6. Zakia Daoud, *Les années Lamalif, 1958-1988, 30 ans de journalisme au Maroc* (Rabat: Tarik, 2007): 195-196.

وعلى الصعيد الدولي، عمل الملك الحسن الثاني على تحريك الدبلوماسية المغربية في محاولة لتهدئة الأجواء مع باريس، والحفاظ على علاقات متميزة مع مدريد. وذلك عبر تعيين محمد الشراوي - الذي تميز بربطه لعلاقات جد متينة مع كثير من المسؤولين الفرنسيين - سفيرا بفرنسا، خصوصا مع إصدار مذكرة اعتقال في حق الجنرال أفقيير، في الملف المرتبط باختفاء بن بركة. كما عين الجنرال مزيان سفيرا بمدريد، لمتابعة ملف المستعمرات الإسبانية في المغرب، والذي كان بدوره مرافقا سابقا لفرانكو، ولديه كل الحظوظ التي تؤهله للنجاح في مهمته.⁷

ساهمت هذه الجهود في تحسين العلاقات الفرنسية المغربية، خاصة مع وصول جورج بومبيدو إلى الحكم سنة 1969، بعد أن حل محل دوغول الذي لم يغفر للمغرب حادثة مقتل بن بركة على الأراضي الفرنسية. كما لعب الحسن الثاني أدوارا أساسية على مستوى علاقاته مع الدول العربية، كإرساله للفيالق العسكرية سنة 1973 إلى هضبة الجولان، على جبهة قناة السويس مما أسهم في تحسين علاقاته مع دول المشرق،⁸ فضلا عن رئاسته لجنة القدس منذ سنة 1979، كما لعب أدوارا طلائعية في تأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1988.⁹

ومن جهة أخرى، تعرض حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية للإهانة والإذلال، حيث حرم من أحد أبرز رموزه وهو المهدي بن بركة. وبدأت مجموعة من الشباب، تستأنف مرحلة التخلي عنه لدوره الضعيف إزاء أحداث 1965، وتختار أقصى اليسار، كما بدأت تظهر بوادر أزمة الزعامة بين عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد، والتي انتهت بانقسام الحزب وتأسيس هذا الأخير لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام 1975.¹⁰

ومع مطلع سبعينيات القرن الماضي، فاجأ العسكريون الجميع، بانقلابين عسكريين انتهيا بالفشل؛ الأول بالصخيرات، بتاريخ 10 يوليوز 1971، والثاني مع محاولة إسقاط طائرة "البوينغ" الملكية، يوم 16 غشت 1972؛ مسجلين بذلك وبعنف ضرورة فك الأزمة السياسية المغربية. وهذا ما عبرت عنه مختلف الأحداث التي تلاحت تباعا، مثل حالة التوتر السياسي الذي شهدته السنوات الأولى للسبعينيات، بدءا بحظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب واعتقال رئيسه، ثم استئناف محاكمات المناضلين اليساريين، وانتهاء بأحداث مولاي بوعزة، التي تم القضاء عليها، بسرعة وبصرامة.¹¹

7. Ignace Dalle, *Les trois Rois, la monarchie marocaine de l'indépendance à nos jours* (Paris: Fayard, 2004): 335.

8. Dalle, *Les trois Rois*, 19.

9. Rivet, *Histoire du Maroc*, 372.

10. Ali Benhaddou, *L'empire des sultans, Anthropologie politique au Maroc* (Paris: Riveneuve, 2009): 164.

11. Mohammed Kenbib, "Le Maroc indépendant, 1955-2005: Essai de synthèse," in *Cinquantenaire de l'Indépendance du Royaume du Maroc* (Royaume du Maroc, 2005): 18-20. URL: http://www.ondh.ma/Pdf_doc%5ChistoireA4pdf.pdf.

وإذا كان القمع قد بقي مستمرا في صفوف اليسار سنة 1974، فإن السنة نفسها قد سجلت بداية الإجماع الوطني حول قضية الصحراء، إذ باشر الحسن الثاني بإشراك مختلف الفاعلين السياسيين في الدفاع عن قضية الصحراء، وذلك بتكليفه لكل من أحرضان بإفريقيا الغربية، والخطيب بالشرق الأوسط، ومحمد بوسنة بمصر، وعبد الرحيم بوعبيد بالشرق الأقصى، وعلي يعنة بأوروبا الشرقية.¹² وخلال السنة نفسها أيضا توفي الزعيم علال الفاسي بتاريخ 13 ماي 1974. وحسب ما جاء في مقال بمجلة *لام ألف* بالمناسبة، لم تعط لهذا الزعيم الأهمية التي استحقها لدى وفاته، لا من أتباع حزبه ولا من قبل الدولة.

وبعد نجاة الملك الحسن الثاني من انقلابين متلاحقين، أضاف إلى سجله حدث المسيرة الخضراء السلمية، التي نجح بواسطتها، في إبراز تفوقه السياسي، إذ شارك فيها 350.000 مواطنا، بينهم 35.000 مغربية سنة 1975.¹³ إلا أن هذا العام أبى ألا ينتهي إلا بإهناك حزب المهدي بن بركة مجددا، بتوجيه ضربة موجعة أخرى لمكوناته، تمثلت في اغتيال عمر بن جلون بتاريخ 18 نونبر من السنة نفسها.

وعلى المستوى الاقتصادي، تم إقرار المغربية سنة 1973، كخيار وطني، كما عرفت سنوات السبعينات ازديادا ملحوظا في فوائده الناتج الداخلي الخام،¹⁴ واستفاد المغرب خلال سنتي 1978 و1979 من انتعاش أسعار الفوسفاط.¹⁵ وعلى عكس بداية الثمانينات التي طبعها الجفاف، وارتفاع أسعار البترول، في مقابل ظهور منافسين في بيع الفوسفاط؛ إضافة إلى المصاريف الباهظة التي بات يكلفها ملف الصحراء، إذ وصلت إلى 20 مليار دولار، اضطر المغرب إلى اللجوء للتقويم الهيكلي الذي نصحته به المؤسسات المالية الدولية.¹⁶ مما نتج عنه ارتفاع في الأسعار، فاتسعت الهوة بين الفئات الاجتماعية، والذي عبرت عنه بصريح العبارة أحداث سنتي 1981 و1984.¹⁷

ومن الناحية الثقافية، فإنه على الرغم من اشتداد وطأة حملات الاعتقالات والاختطافات، فإن نشاط العديد من التنظيمات السياسية اليسارية بالبلاد وديناميكيته، كالاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والحزب الشيوعي المغربي، قد تأجج عبر تأطير العديد من التظاهرات بالثانويات والجامعات. وقد لعبت هذه الصراعات السياسية والنقابية، دورا أساسيا في استنفار حواس الإبداع والابتكار لدى النخب الثقافية المغربية خلال هذه

12. Dalle, *Les trois Rois*, 412.

13. Rivet, *Histoire du Maroc*, 371.

14. Rivet, *Histoire du Maroc*, 180.

15. Kenbib, *Le Maroc indépendant*, 20.

16. Dalle, *Les trois Rois*, 490.

17. Kenbib, *Le Maroc indépendant*, 21.

الحقبة، فتجلت في مختلف الإبداعات الأدبية، والدراسات السوسولوجية والاقتصادية، التي أثنت صفحاتها، النشرة الاقتصادية والاجتماعية المغربية.¹⁸

ولم تخرج عن هذا الإطار الصحافة النسائية، التي عرفها المغرب على الرغم من نسبة الأمية المرتفعة في أوساط النساء. وتعد مجلة شروق الصادرة منذ سنة 1965 تحت إشراف الأدبية خناتة بنونة، أولى المنابر النسائية في المغرب المستقل، والتي وضعت مسار اشتغالها عبر انشغالها بأدوار النساء داخل المجتمع، وبمدى قدرتهن على تغيير أوضاع مواطناتهن نحو الأفضل، والمساهمة في بناء بلدهن.

لم تخرج هذه المجلة عن القاعدة في ما يتعلق بالتضييق الإعلامي لتلك الحقبة حسب صاحبة هذا الإصدار، حيث نجد تعليقا في الصفحة الأخيرة من العدد الأول للمجلة يشير إلى التضييق الذي مورس على خناتة بنونة لمنعها من إدارة المجلة، من خلال مراسلة وزارة التعليم التي كانت ملحقة بها، مع أن غيرها كان يتمتع بنفس هذا الحق، مما اضطر أسرة المجلة إلى تعويضها بغيرها. وهو ما عجل بنهاية هذا المنبر الذي لم يصدر منه سوى ثلاثة أعداد.

ولم يلبث أن ظهر منبر إعلامي نسائي آخر يسمى عائشة عبّر خطه التحريري بوضوح عن توجه الدولة بداية من شهر أكتوبر من عام 1970 باللغتين العربية والفرنسية، وفق أهداف سطرتهما افتتاحية العدد الأول التي دبجتها الأميرة فاطمة الزهراء، والتي أكدت على رغبتها في مخاطبة الرجال والنساء على السواء، رغبة منها في إعطاء صورة عن المهام المشتركة التي يجب القيام بها من قبل الطرفين للمساهمة في بناء مغرب المستقبل.

وعملت هذه المجلة على تغطية عدد مهم من القضايا المرتبطة بالمرأة والأسرة بشكل عام، كما شكلت فضاء لتداول كثير من الإشكالات والقضايا المرتبطة بأوضاع المرأة، سواء القانونية منها أو التربوية أو المنزلية وحتى ما يخص آخر صيحات الموضة. وركزت بشكل أساس على قضايا مرتبطة باختيارات الدولة، مثل مسألة تنظيم الأسرة وتحديد النسل، وذلك من خلال تنظيم كثير من الحملات عبر صفحات منبرها الإعلامي عائشة.

ولا يمكن فهم الخط التحريري المتذبذب لهذه المجلة إلا من خلال قراءة الاختيارات السياسية للبلاد، حيث طرح هذا المنبر الإعلامي قضايا حارقة وبجرأة عالية، كانت تعرف أحيانا انقسامًا مجتمعيًا، كمسألة تنظيم الأسرة بنسب هامة من أعدادها، وانتقاد بعض بنود مدونة الأحوال الشخصية كتلك المتعلقة بالطلاق والولاية الشرعية. وهذا فضلا عن

18. Kenbib, *Le Maroc indépendant*, 18.

تشجيع رياضة البنات وتقديم كثير من صورهن بلباس الرياضة، وهي القضايا التي كان يوجد صوت معاكس لها بشكل دائم على صفحات جريدة الميثاق لسان حال رابطة علماء المسلمين.

ولعل مثل هذه القضايا، وطبيعة الأحداث السياسية التي عرفها المغرب كالانقلابين الفاشلين اللذين استهدفا حياة الملك الحسن الثاني، والارتدادات الناجمة عنهما، هو ما جعل هذا المنبر الإعلامي يتوقف لمدة أكثر من ثلاث سنوات، ليعود سنة 1975 بنبرة أقل حدة، وبنهج توجه أكثر محافظة؛ إذ طرحت قضية المدونة بداية الثمانينات من منظور مهادن يؤكد على أنها تعد "من أفضل المدونات إنصافاً، على الصعيد العالمي.."، مع أنه سبق للمجلة أن قدمت سلسلة من التحقيقات حول تطور أوضاع المرأة في تونس أو تركيا وغيرها من البلدان. ولا يتعد الأمر كثيراً عن إكراهات السياسة الدولية وما اكبتها من اختيارات الدولة كنهج التقليد، وتبني سياسة التعريب، واتخاذ قرار العودة إلى الكتاتيب القرآنية، وإغلاق معاهد الفلسفة وتعويضها بشعب الدراسات الإسلامية وغيرها من الظرفيات التي غالباً ما تجعل المرأة في قلب اهتماماتها وتؤثر على أوضاعها.

وعلى العموم ظلت هذه المجلة قائمة ومستمرة الصدور إلى تاريخ كتابة هذه السطور، وتهتم بتغطية أوضاع النساء وأنشطتها بأشكال متنوعة مع فئات النساء، فانتقلت رئاستها بعد وفاة الأميرة فاطمة الزهراء إلى الأميرة مريم ابنة الملك الراحل الحسن الثاني وشقيقة الملك محمد السادس.

وابتداء من عام 1983، تأسست جريدة 8 مارس على يد جيل جديد من النساء اللواتي تلقين تعليمهن إما في السنوات الأخيرة من عهد الحماية، أو في السنوات الأولى من زمن الاستقلال، فوُجِن سوق الشغل، ووجدن أنفسهن أمام أوضاع سياسية واجتماعية صعبة وتؤثرها ترسانة قانونية تحمل في طياتها كثيراً من المفارقات،¹⁹ وهذا فضلاً عن إكراهات التقسيم التقليدي للأدوار داخل المجتمع، الأمر الذي كان متناقضاً مع واقع المسؤوليات الجديدة التي بدأت تتقلدها النساء، لذا فقد جاء مشروع هذا المنبر الإعلامي تعبيراً على طلب اجتماعي ملح، ساهم في بلورته وجود فعاليات نسائية قادرة على مخاطبة قواعد عريضة بدرجة متفاوتة الجرأة على غرار لطيفة اجبابدي ونزهة العلوي وعائشة لخماس، وغيرهن.

19. Touria Hadraoui, Entretien avec Jbabdi Latifa, "Rien ne saurait m'arrêter," *Kalima*, n° 23 (février 1988): 12-3.

وقد جسد هذا الواقع الجديد تعبيراً على إرادة هؤلاء الفاعلات الكبيرة، للإسهام في تحسين أوضاع النساء والتحسيس بقضاياهن، وإعطائها بعداً جديداً يزوج بين خصوصيات اهتمامات النساء من جهة، وصورة المجتمع من جهة ثانية. وتمكن هذا المنبر الإعلامي النسائي بامتياز من تحقيق النجاح في القضايا المتعلقة بمختلف الفئات النسوية، وفي المجالات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية بالعالمين الحضري والقروي على حد سواء. إلا أنه توقف أواسط التسعينيات لإكراهات مادية بالدرجة الأولى.

وصفوة القول، أن جريدة 8 مارس شكلت رحماً خصباً أنجب العديد من النسائيات، وتمخض عنه انبثاق للحركة النسائية على نحو جعل المتبعين يجمعون على أن ولادتها قد تحققت مع مبادرة المليون توقيع التي كان وراءها النساء الفاعلات في هذا المنبر الإعلامي. كما عملت العديد من النسائيات اللواتي استفدن من هذه التجربة على تأسيس كثير من الجمعيات النسائية في مختلف المناطق بالمغرب، نذكر من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، جمعية السيدة الحرة بتطوان، وذلك بمبادرة من عضوة هيئة التحرير الوطنية حكيمة الناجي. وتجدر الإشارة إلى أن الصحيفة المذكورة تمكنت من تحقيق انتشار واسع امتد إلى فئات عريضة داخل المجتمع المغربي، حسب شهادة زكية داوود نفسها.²⁰ والراجح أن ذلك مرتبط باستراتيجياتها التي راهنت منذ البداية على الوصول إلى أكبر عدد من النساء.

2. أحد أوجه سياسات الدولة إزاء المغريبات من زاوية لام ألف

خلال السنوات الأولى لصدور مجلة لام ألف، طغى النقاش المتعلق بتنظيم الأسرة على القضايا المرتبطة بالنساء، حيث تضمنت الاختيارات الاقتصادية الكبرى للبلاد عام 1965 مسألة تحديد النسل، وهي التجربة التي شهدتها المغرب في وقت متأخر جداً مقارنة بتجارب دولية لبلدان أخرى مثل الجارة تونس (1961) أو الهند (1953) وغيرهما؛ ومع أن هذا الاختيار لم يحظ بإجماع كل مكونات المشهد السياسي خاصة أحزاب المعارضة، التي اعتبرت هذه الخطوة حلاً ترقيعياً لإشكالات اقتصادية كبرى اعتبرت أولى بأن تحظى بمثل هذا الاهتمام. إلا أن هذا الإجراء سرعان ما لقي أذانا صاغية ليشق طريقه تدريجياً على أرض الواقع، فسجلت عدة مدن نجاحاً على صعيد الظهور المتلاحق لمراكز تنظيم الأسرة، خاصة في الدار البيضاء والرباط وفاس ومراكش وغيرها، والتي كانت تستفيد من دعم

20. حسب ما هو مسجل ببطرة العدد الثالث من جريدة 8 مارس وصلت عدد النسخ المسحوبة 12.000 ألف نسخة، بالإضافة إلى أن العدد الأول والعدد الرابع قد تمت إعادة إصدارهما في طبعة ثانية، الأمر الذي كان نادراً في تلك السنوات، باستثناء جريدة أنوال التي كانت تتمتع بنفس الشعبية. وانظر أيضاً ما داء عند زكية داوود التي أكدت أن الجريدة كانت تصدر منها إلى حدود 17.000 ألف نسخة:

Zakia Daoud, *Féminisme et politique au Maghreb, 60 ans de lutte* (Casablanca: Eddif, 1996), 312.

المنظمة الدولية للتخطيط العائلي،²¹ مما أسهم في تخفيض معدل الخصوبة بشكل ملحوظ لدى المغريبات،²² ومكن المغرب من اللحاق، تبعا لذلك، بكل من تونس ومصر في هذا الباب.²³ وقد بلغ معدل تنظيم الأسرة في العالم الحضري، ما بين سنتي 1986 و1988 نسبة 55 بالمائة، وفي العالم القروي أصبح تنظيم الأسرة يصل بطريقة تدريجية بداية من أواسط السبعينيات، وبوتيرة بطيئة مقارنة بمثلتها في الحواضر؛²⁴ إذ بلغت نسبته 32 بالمائة ما بين سنتي 1986 و1988.²⁵

في بداية الأمر لم تخرج مجلة لام ألف على الرأي السائد، فمن خلال تغطياتها المفصلة للمف تنظيم الأسرة، والتي تضمنت تحقيقات وآراء فاعلين في مجال الصحة وخبراء في الاقتصاد، أكدت على النظر إلى هذه القضية بأنها سابقة لأوانها، ولا يمكن اعتبارها وسيلة ناجعة لحل مشاكل البلاد المستعصية بقدر ما وصفتها بأنها تشكل معضلة بحد ذاتها.²⁶ لقد اعتبر عبد الكبير الخطيبي أن المرأة أولا، والأسرة ثانيا، هما المعنيان بتبعات هذا الإجراء، وتساءل حول أهليتها لاتخاذ قرار واع بهذا القدر من الأهمية، خاصة وأن مسألة تحديد النسل مجرد نقل للتجربة الفرنسية، والمرأة بهذا القطر قطعت أشواطا كبرى في مجالات مرتبطة بالتعليم والشغل، وخاصة ما يتصل منها بالجانب القانوني الذي يمنع زواج القاصرات.

وفي البادية المغربية، حسب ما جاء أيضا عند عبد الكبير الخطيبي، فإن المرأة التي تعد النواة الأساسية للأسرة، تفقد قيمتها الاعتبارية إذا كانت عاقرا، خاصة وأن الأبناء يشكلون يدا عاملة أساسية في ظل ظروف عيش الساكنة بالعالم القروي، وأكد تبعا لذلك أن قضية من هذا القبيل ليست مطروحة على المجتمع القروي. في حين أشار إلى وجود إمكانات أكبر لدى المتتمين إلى الفئة الوسطى التي تعاني من إكراهات مادية من شأن تحديد النسل أن يشكل بالنسبة لأوضاعها عاملا محررا للمرأة من جهة، ودعما اقتصاديا للأسرة من جهة أخرى.²⁷

وقدمت مجلة لام ألف أيضا دراسات وجهت أصابع الاتهام إلى ظاهرة الزواج المبكر واعتبرته عاملا حاسما في عدم نجاح تنظيم الأسرة بالمغرب، إذ كان معدل زواج النساء بالعالم الحضري هو 15 سنة، وبالعالم القروي 12 سنة، وقد يصل ببعض البوادي إلى 9

21. Lamalif, "Le centre de planning familial à Casablanca," *Lamalif*, n° 52 (décembre 1972): 10-1.

22. Abdallah Berrada, "Fécondité et structure de la famille," *Al Asas*, n° 85 (mai 1989): 7.

23. Pierre Vermeren, *Le Maroc en transition* (Paris: La découverte, 2001), 107.

24. Marie-Annik Depagneux, "Le planning familial en milieux rural," *Alasas*, n° 2-3 (juillet-aout, 1977): 18-9.

25. Rivet, *Histoire du Maroc*, 379.

26. Lamalif, "Dossier: La limitation des naissances, le nouveau problème," *Lamalif*, n° 2 (15 avril 1966): 16-7.

27. Abdelkbir Khatibi, "Le Maroc à l'heure du scoubidou," *Lamalif*, n° 2 (15 avril 1966): 19-0-1

سنوات. كما خلصت إلى أن التعليم وولوج المرأة لفرص الشغل، يعتبران عاملان أساسيان في الدفع بالأسرة إلى التوجه نحو الحد من الولادات، وهو ما عكسته الإحصائيات التي اعتمدها الدراسة للاستدلال على ذلك، إذ ارتفعت نسبة النساء اللواتي اخترن تنظيم الأسرة بالعالم الحضري، فبلغت نسبتهن 61 بالمائة، مقارنة بمثيلتهن في العالم القروي التي ناهزت 51 بالمائة.

ولم تلبث المجلة أن طالعت قراءها بمتابعتها لمركز تنظيم الأسرة بالدار البيضاء، حيث لم تخف مفاجئتها أمام النجاح الباهر الذي حققه هذا المركز دون الحاجة إلى دعاية أو ما ما شابهها، والذي عرف توافد النساء على مرافقه بشكل كبير جدا، مؤكدة في نفس الآن أن هذه الرغبة لا علاقة لها بالاقتصاد المغربي، وما هي في واقع الأمر سوى اختيار أثبت نجاعته في الحفاظ على صحتهن.²⁸

3. المسكوت عنه في حضرة صاحبة الجلالة: قضايا النساء الاجتماعية

تميزت كتابات لام ألف بجرأة واضحة وقوية في طرح مختلف القضايا التي كانت تدخل وقتئذ في عداد الطابوهات، ولها انعكاساتها الكبيرة على أوضاع المرأة والمجتمع ككل، على غرار التحقيق المنشور في موضوع البكارة بتوقيع نادية برادلي، والذي اعتبر البكارة عاملا للمزايدة بغية الحصول على صداق أكبر لا أكثر ولا أقل، مستنكرة فيه تسليع المرأة وعدم احترام إنسانيتها. كما أكد التحقيق على أن البكارة مجرد وهم في عقول من يقصدونها، بما أنه من الصعب على أي طبيب تأكيدها أو نفيها نظرا للاختلافات الفيزيولوجية بين امرأة وأخرى. وأشار التحقيق أيضا إلى أن التحكم في المرأة يمر عبر البكارة، وما هو في الواقع إلا أداة لفرض السلطة الذكورية عليها وتكريس تبعيتها، مستنكرة في الآن نفسه تبني الرجال الأكثر حداثة وتقدمية لمعيار البكارة كتعبير على عفة المرأة وشرط للارتباط بها.²⁹

في الإطار نفسه، قدمت لام ألف قراءة حول تمثيلات المجتمع لجسد المرأة، وهي الدراسة التي تطرقت بداية الأمر لغياب أي تربية جنسية يمكن أن تتيح للفتاة فرصا للمصالحة مع جسدها، واستمرارها في المعاناة من العيش في رعب حقيقي على امتداد مراحل تطور هذا الجسد، مثل مرحلة البلوغ ومواجهة مناسبة ليلة الدخلة، ناهيك عن جهلها بتحويلات فترة الحمل والوضع وما يترتب عنهما من مخاطر. كما عادت للنظر من جديد في إشكالات البكارة وما تطرحه من تناقضات داخل المجتمع، ومسألة الزواج المبكر وما يشرعنه من اغتصاب للطفلات، مع الإشارة أيضا إلى حالات الزواج المفروض من قبل الآباء في كثير

28. Lamalif, "Le centre de planning familial de Casablanca," *Lamalif*, n° 52 (décembre 1972): 10-1.

29. Nadia Bradley, "Le scandale de la virginité," *Lamalif*, n° 25 (décembre 1968): 14- 7.

من الأحيان. وهذا فضلا عن الإشارة إلى قضايا مرتبطة بوفيات النساء حديثات الولادة، أو بضحايا الإجهاض السري، أو الأمهات العازبات، أو امتهان العمل الجنسي وغيرها من القضايا...³⁰

وفتحت المجلة صفحاتها لخطاب نسائي مغمور حين قدمت ملخصا عن كتاب فاطمة المريني الحامل لعنوان مغرب النساء، والذي أعطت فيه الكلمة لعدد من النساء لتمكينهن من التعبير عن آرائهن وسرد مسار حياتهن بآمالها وخيبتها، نساء من كل الفئات كما هو الحال مع ربعة الفاسية الحضرية زوجة الطبيب، أو زبيدة أرملة المقاوم السابق وابتها نزهة، أو الضاوية العاملة الفلاحية السابقة وبعد ذلك عاملة بالنسيج، ومليكة ولطيفة وبناتها العاملات مثلها، وحبية العرافة، وخديجة الفلاحة التي تحولت إلى عاملة منزلية، وعائشة الطفلة التي لم يتجاوز عمرها العاشرة ربيعا والعاملة بالبيوت ... أصوات متعددة وشهادات حية، رسمت ملامح أحوال البلاد في بعدها النسائي.³¹

وقد طرح هذا المنبر الإعلامي أيضا قضية الخاديات الصغيرات، وهي الظاهرة التي تم التطبيع معها طيلة سنوات صدور المجلة، إذ كانت هذه الفئة محرومة من أبسط الحقوق مثل التعليم، والحماية وغيرها مما كان ينعكس بشكل سلبي على المجتمع، خاصة وأنهن كن ضعيفات أمام أوجه الانتهاك الكثيرة، إذ تعرضن باستمرار للعنف الجسدي والنفسي والمادي، وأحيانا حتى الجنسي، مع ما ينجم عن هذا الأخير من حمل وتشرد، وغالبا ما ينتهي الأمر بالمعنية إلى امتهان العمل الجنسي.

وتابعت المجلة أحوال المرأة في البوادي، بتقديمها لعدد من الدراسات الأساسية، كما هو الشأن مع البحث المستفيض لصاحبه مليكة البلغيتي، والذي شمل عينة من ثلاثة قرى بمنطقة تاساوت، انتهت فيه إلى التأكيد على هيمنة الطبيعة الذكورية لهذه المناطق؛ إذ لا تكتسب المرأة مكانتها داخل المجتمع إلا عن طريق الزواج. أما قيمتها الرمزية، فغالبا ما تستمدتها من الوضعية السوسيواقتصادية لعائلة الزوج. وتقطن المرأة عموما مع أفراد عائلة الزوج، لتأخذ قيمتها الاعتبارية داخل الأسرة عندما تصير أما، وبشكل خاص حينما ترزق بذرية من الذكور.

وتشتغل النساء في القرى طيلة اليوم في العمل المنزلي، كما تساهم اقتصاديا بممارستها للأشغال اليدوية مثل النسيج وتربية الدواجن. كما أن المرأة لا تحصل في الغالب على نصيبها من الإرث، وبالتالي فهي لا تملك ثروات العائلة، ويشكل هاجس الطلاق والتعدد إحدى

30. Zakia Daoud, "Les marocaines a corps ouvert," *Lamalif*, n° 172 (décembre 1985): 54-64.

31. Fatema Mernissi, "Le Maroc des femmes," *Lamalif*, n° 154 (mars-avril 1984): 56-7.

وسائل الضغط التي يستعملها الرجل للحد من استقلالية المرأة أو محق قوة شخصيتها لإخضاعها لسلطته.³²

4. الاقتصاد المغربي بصيغة المؤنث

حضرت أدوار النساء الاقتصادية على أعمدة لام ألف، وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن اختيارات المرأة المهنية على امتداد سنوات صدور المجلة أصبحت تنحو في اتجاه بعض المهن مثل التعليم والتمريض والسكرتاريا والعمل في المصانع وقطاع الخدمات، مثل مهام الاستقبال أو البيع وغيرها، إلا أن طموحها سرعان ما شهد تحولات إيجابية ليكبر تدريجيا بموازاة مع ارتفاع مستواها التعليمي لتشغل مراكز أخرى مهنية أخرى من قبيل المحاماة والهندسة وغيرها من المهن الحرة والعمومية. وقد واكبت مجلة لام ألف هذه التطورات وما ترتب عنها من خلخلة في التصورات المجتمعية بخصوص أدوار المرأة، بما أن مهامها الجديدة اقتضت اقتحامها لهيئات ومؤسسات ذات صبغة ذكورية بالدرجة الأولى، وفتحت النقاش حول مآل الأدوار التقليدية للمرأة.

وتابع هذا المنبر الإعلامي الجريء إسهام القرويات في حركية الاقتصاد الوطني، خاصة وأن المرأة كانت تعمل بشكل كبير ومتواصل في هذا المجال، وربما أحيانا أكثر من الرجل؛ إذ بلغ عدد الأيام التي اشتغلتها النساء في جني محصول الموسم الفلاحي لسنة 1964-1965، ما يناهز 439.180 يوم مقابل 83.660 لدى الرجال. كما استمر عملهن داخل الضيعات الفلاحية الكبيرة، فكان أغلبهن يشتغلن كميائومات بأجرة أقل من مثيلتها لدى الرجل، مع أن عددا كبيرا منهن كن معيلات وحيدات للأسرة؛ ويزيد عمر أغلب العاملات الفلاحيات على 40 سنة أو أقل من 20 سنة، إذ بلغ عدد النساء اللواتي يشتغلن في هذا القطاع حسب إحصاء 1972 حوالي 109,714 عاملة.

وقدمت غيثة الخياط بحثا مفصلا في موضوع عمل المرأة شمل البعد التاريخي والطبي والنفسي، فخلصت فيه الباحثة إلى استمرار عمل النساء بالعالم القروي كما كان عليه في عهد الحماية، أما بالحواضر فسرعان ما أهل التعليم النساء لولوج كثير من المهن الأخرى كالكاتبات والبائعات والمضيفات والمدرسات، وبدرجة أقل مهن أخرى في مراكز عليا. وأكدت على عدم استفادتهن من أجور وامتيازات مماثلة لما كان يحصل عليه الرجال في غالب الأمر.

32. Malika Belghiti, "Le statut de la femme dans 3 villages de la Tessaout," *Lamalif*, n° 45 (janvier-février 1971): 28-9.

ومن ناحية أخرى، أشارت إلى أن نسبة الشابات العازبات اللواتي ولجن سوق الشغل ارتفعت بوضوح في السنوات التي تلت حصول البلاد على الاستقلال، وأكدت على أن المرأة العاملة لا تنقص أعباءها المنزلية مثل الاهتمام بأشغال البيت ومهام تربية الأطفال، وجرت العادة على عدم مشاركة الأزواج في مديد المساعدة للنساء في هذا المجال على الرغم من مساهمتهن الاقتصادية في تعزيز ميزانية الأسرة. ومن جانب آخر، تطرقت الباحثة للأوضاع الصحية للمرأة العاملة.³³ وتابعت لام ألف أيضا بعض التحولات التي طالت المجتمع المغربي إثر انخراط المرأة في العمل، لعل أهمها الانتقال التدريجي من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، فضلا عن تحول علاقات السلطة داخل الأسرة خاصة بين الزوجين.

وتشير إحدى الدراسات المنشورة على صفحات هذا المنبر الإعلامي إلى تأثير عمل المرأة في طبيعة العلاقة بين الزوجين وعلى الأسرة المغربية بشكل عام، إذ أكدت أنه قد تبين بالنظر إلى العينة الحضرية المدروسة أن الزوجة العاملة أصبحت تحتار الاستقلال عن العائلة الكبيرة (أسرة الزوج)، وتتخذ مساعدة منزلية بغية التمكّن من ربح وقت إضافي لمواجهة الإكراهات المتعلقة بكافة مهامها، وأنها لا تنكر رغبتها في انخراط شريك حياتها إلى جانبها في تحمل مسؤولية رعاية الأبناء وتربيتهم؛ وأشارت الدراسة نفسها، إلى أن كافة النساء المستجوبات استفدن من الحملة الوطنية لتنظيم الأسرة، وأنهن ممتنات لما منحتهن من استقلالية وصحة جسدية.

واستمرت المرأة العاملة في نقل جملة من القيم بغية تلقينها للأبناء والبنات، نذكر منها التقسيم التقليدي للأدوار، أو منح قيمة رمزية للذكور على حساب الإناث، لكن هذا لم يمنعها من إعطاء الأولوية لتمكين الأبناء والبنات على حد سواء من فرص متكافئة لتحقيق مكاسب إيجابية على صعيد التعليم، وحثهم على التطلع إلى الحصول على شواهد عالية كوسيلة وحيدة للارتقاء الاجتماعي.³⁴ وقد وقفت المجلة أيضا عند القيمة المعنوية والمادية للمجهود الذي تقدمه النساء في العمل المنزلي المجاني، فأشارت إلى انخراط المرأة في عوالم العمل غير المهيكّل، الذي يعد بحق محركا حيويا للاقتصاد المغربي، مع أن هذا المجهود لا يندرج عادة ضمن إحصائيات الدولة، وغالبا ما تصنف فئة عريضة عاملة من النساء في عداد الفئة غير النشيطة.³⁵

33. Ghita El Khyat, "Femmes à lier. Aspects évolutifs, médicaux et psychologues du travail de la femme au Maroc," *Lamalif*, n° 86 (février-mars 1977): 41-51.

34. Souad Filali, Ftouma Benabdenbi, "Les couples marocains et le travail," *Lamalif*, n° 142 (décembre -janvier 1983): 50-5.

35. Souad Filal, Fadela Kanouni, "Le travail occulté des femmes du Maroc," *Lamalif*, n° 143 (février-mars 1983): 34-9.

ومن أهم ما خلصت إليه المجلة في ما يتعلق بعمل المرأة، على امتداد سنوات صدورها، نذكر العلاقة اللامتوازنة بين الذكور والإناث التي يكرسها الإرث الثقافي عبر اعتماد التقسيم التقليدي للأدوار (مجال خاص غير مؤجر في مقابل مجال عام مؤجر عليه)، والحرص على تربية المرأة منذ نعومة أظافرها على الاضطلاع بمهام كثيرة تعيق إمكان نجاح مسارها المهني، أو الإكراهات المترتبة عن القوانين المعمول بها (مدونة الأسرة-القانون التجاري..)، واللامساواة في الأجور، ناهيك عن حالات تغييب النساء عن إمكان الحضور في مراكز القرار.³⁶ وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن نسبة النساء من الفئة النشيطة، انتقلت من 15 بالمائة سنة 1971، إلى 20 بالمائة، سنة 1982.

5. المرأة والقانون في توجهات لام ألف "نموذج مدونة الأحوال الشخصية"

شكلت مدونة الأسرة إحدى أبرز القضايا التي طرحتها مجلة لام ألف في هيئة ملفات؛³⁷ أو أوردتها بالنظر إلى الأبعاد السوسيو-اقتصادية والسياسية، فاستندت إليها في محاولة للخوض في تفسير أسباب التفكك الأسري وتقهقر أحوال النساء، وعيا منها بأهمية القوانين، سواء على صعيد حماية النساء أو لضمان حقوقهن والنهوض بأوضاعهن؛ كما واكبت مختلف المبادرات الرامية إلى تعديل المدونة سواء المدنية منها أو النقابية أو السياسية.³⁸

ندد هذا المنبر الصحفي بغياب سياسات مرتبطة بأوضاع النساء، وبقصور القوانين على حماية حقوق النساء خاصة مدونة الأحوال الشخصية، بل الأكثر من ذلك عدم احترام ما تضمنته بعض فصولها؛ ومنها المرتبطة بزواج القاصرات، إذ غالبا ما كان يتم تجاوز السن المحدد الذي هو (15 سنة)، ومنها أيضا البنود المتضمنة للاستقلالية الاقتصادية للنساء أو لحقوقهن في تحصيل نصيبهن من الإرث، في مواجهة مع بقية أفراد الأسرة الرامية إلى وضع اليد على حقوقهن بطرق مختلفة. وفي معرض قراءتها النقدية لكثير من البنود، أشارت الدراسات المنشورة في صفحات المجلة، إلى أن طلاق اللعان الذي كان يتم في غيبة الزوجة، قد جسد إحدى الفزاعات المرعبة للمرأة، وخاصة لدى العاطلة من بينها عن العمل، أو من لا تمتلك ثروة أو موارد لإعالتها، وتحيل إحصائيات خاصة بسنة 1975 على أن أكثر من ثلث حالات الطلاق تتم بهذه الطريقة، وغالبا ما تتعرض فيها الأم والأبناء للتشرد، خاصة وأن

36. Fadela Bennis Kanouni, "Le travail féminin: Cas du Maroc," *Lamalif*, n° 151 (novembre-décembre 1983): 52-7.

37. Zakia Daoud, "La femme mineure," *Lamalif*, n°140 (novembre/décembre 1982): 34-41; Daoud, "Les marocaines à corps ouvert," *Lamalif*, n°172 (décembre 1985): 62; Daoud, "La révolte des marocaines," *Lamalif*, n° 93 (décembre 1977): 6.

38. Latifa Filali-Amine, "Le drame juridique des femmes," *Lamalif*, n° 121(décembre 1980): 38-41.

ملكية ما هو موجود في البيت تعود كلها للزوج بحكم القانون، مما يضطر المرأة للعودة في مسار حياتها إلى نقطة الصفر، مهما طالّت مدة الحياة الزوجية.³⁹

ومع أن مدونة الأحوال الشخصية قننت حالات التعدد بموافقة الزوجة الأولى، إلا أن هذه القاعدة لم تكن تحترم إلا نادرا؛ وهذا بالإضافة إلى أن الحق في الشغل، كان رهينا بالفصل 38 الذي جعله أحد شروط عقد الزواج، وإلا فإن المرأة تفقد بشكل تلقائي إمكان الاستفادة من هذا الحق، في الوقت الذي ينص فيه الفصل 35 على عدم إمكان تحطّي الزوجة عتبة باب منزلها إلا بإذن زوجها. وتنص المدونة أيضا على أن المرأة لا تعد منتجة داخل مؤسسة الأسرة بما أن الزوج هو السيد الأسمى لكل ما في البيت ومالكه، مع ضرورة التزامها بالطاعة مقابل النفقة؛ وحتى مع تحديد سن الزواج فإن القاضي يمتلك السلطة التقديرية للترخيص بذلك، وأحيانا يقع التحايل على القانون بعدم كتابة عقد الزواج في انتظار الولادة الأولى للزوجة ليتم الارتباط عن طريقة "ثبوت الزوجية"، وإذا ما حدث خلاف في تلك المدة فإن حقوق الزوجة والابن تضيع تلقائيا.⁴⁰ وأخيرا اعتبرت المدونة أن المرأة قاصر مهما كبر سنها، وأنها في حاجة لولي أمرها لتزويجها، سواء تعلق الأمر بالأب أو الأخ أو العم وغيره، وحتى الابن إذا لزم الأمر.⁴¹

وفي إطار متابعتها هذا الملف، كانت المجلة سبابة لنشر نتائج عمل اللجنة التي كلفها الملك الحسن الثاني سنة 1981 بتهيء قانون يرمي إلى تعديل مدونة الأحوال الشخصية، ويتعلق الأمر بمشروع حمل جملة من المستجدات أهمها تحديد مسؤولية الزوجين معا على الأسرة، وإزالة شرط الطاعة الواجبة للزوج، مع استمرار اعتبار الزوج ربا للعائلة، مع إمكان إسهام المرأة في الإنفاق على الأسرة، وتحديد سن الزواج للذكور في 21 سنة، وللإناث في 18 سنة، فضلا عن تدابير أخرى، ومن بينها مراجعة النفقة وغيرها من البنود. إلا أن هذا المشروع لم ير النور أبدا لكثير من الاعتبارات السياسية المرتبطة بتداعيات الثورة الإيرانية، وتنامي نفوذ الحركات الإسلامية وغيرها من العوامل الأخرى.⁴²

6. النساء والفعل السياسي: الحاضرات الغائبات

فيما يخص الجانب السياسي، وعلى الرغم من الأدوار السياسية الحاسمة التي لعبتها النساء في إطار الجهود والتضحيات الرامية إلى استعادة استقلال البلاد، إلا أنها لم تدعم بمشاركة فعلية في الحياة السياسية، أو على صعيد مؤسسات مراكز القرار في مغرب مطلع

39. Zakia Daoud, "Les marocaines à corps ouvert," *Lamalif*, n°172 (décembre 1985): 62.

40. Malika Belghiti, "Le statut de la femme dans 3 villages de la Tessaout," *Lamalif*, n° 45 (janvier-février 1971): 21.

41. Zakia Daoud, "La révolte des marocaines," *Lamalif*, n°93 (décembre 1977): 6.

42. Zakia Daoud, "La femme mineure," *Lamalif*, n° 140 (novembre/décembre 1982): 34-41.

زمن الاستقلال؛ إذ لم تُعكس مساهمتهن بإفراد مكانة هن في تشكيل حكومات الائتلاف الوطني بعد الاستقلال، ولا بالمجلس الوطني الاستشاري الذي تم إنشاؤه بمقتضى ظهير غشت 1956، ولا حتى بمراكز القرار داخل الأحزاب التي ناضلت المرأة من داخلها. وتبعاً لذلك كله، بقيت النساء في مستويات تشكيلها لقوة انتخابية، تغازلها الأحزاب والسلطات أيام الانتخابات، بما أن حضورها باعتبارها قوة ناخبة، ظل وازناً بصفة دائمة كما كان الحال مع استفتاءات سنوات 1962 و1970 و1972 و1992؛ أو على امتداد سنوات مختلف المحطات الانتخابية الأخرى التي عرفتها البلاد.

ولا تحاول المجلة بتاتا تجاهل أو نكران المشاكل الكبرى التي كانت تعرفها البلاد في السياقات الصعبة لمرحلة تصفية الإرث الكولونيالي، أو استخفافها بحجم التحديات المطروحة أمام المجتمع، إلا أنها اعتبرت أن المرأة تجسد فاعلاً أساسياً في تشكيل تاريخ البلاد وإرساء دعائمها، وبأن تحسين أحوالها من شأنه أن يؤثر بشكل كبير في تحقيق الآمال العريضة للمجتمع المغربي، مشيرة إلى أن ما كان يتم التركيز عليه بخصوص قضايا النساء مرتبط أساساً بما هو شكلي وانتقادي أي اختيار كاللباس الذي تتهم فيه المرأة بالمحافظة حيناً وبالتقليد الأعمى للغرب حيناً آخر، في الوقت الذي لازال التعليم بمثابة حلم حقيقي ويعيد المنال بالنسبة لنساء البوادي.⁴³

وقد أفردت هيئة تحرير مجلة لام ألف بداية من عددها التاسع (فبراير 1967)، ركناً للمرأة يحمل اسم "لاماليفا"، وهدفت من ورائه منح المرأة فسحة لتأكيد حضورها في مختلف المنعطفات التي تعرفها البلاد، بغية طرح مختلف القضايا والمشاكل التي تعترضها، وإدماج القراء في التأمل حول قضاياها بشكل مبهج بعيداً عن السوداوية، مؤكدة على اعتبار هذا الباب تكميلاً لصفحات المرأة التي تخصصها صفحات المجلة للنساء والرجال على حد سواء، كما قدم هذا الركن تجارب لنماذج نسائية رائدة في قطاعات شتى.⁴⁴

وفي هذا الإطار، طرحت لام ألف للنقاش إشكالات تتعلق بغياب النساء عن تدبير الشؤون السياسية، سواء داخل الأحزاب السياسية، أو في مراكز القرار السياسي بمختلف مستوياته، كما أكدت على الأهمية التي توليها المؤسسات السياسية والفاعلين في المجال لفئة النساء باعتبارها كتلة ناخبة، وفاعلة محورية في الحملات الانتخابية، مما يشكل مفارقة وتناقضاً صارخاً مع الغياب السياسي الواضح للنساء؛ مؤكدة على أن أي تقدم محتمل للمجتمع، لن يتم إلا بإدماج رؤى وتصورات جميع مكوناته في تدبير شؤونها وتسييرها.⁴⁵

43. *Lamalif*, "La femme mystifiée," *Lamalif*, n° 70 (avril-mai 1975): 10-1-2-3.

44. *Lamalif*, "Pourquoi lamalifa," *Lamalif*, n° 9 (février 1967): 45.

45. Farida Moha, "Quelle place pour la femme dans la société marocaine," *Lamalif*, n° 143 (février-mars 1983): 6.

ولتحقيق المساواة داخل المجتمع بين النساء والرجال، طالب عبد الصمد الديالمي، عبر النقاش الذي فتحته صفحات هذا المنبر، جماعة المثقفين بالانخراط المسؤول في قضايا تحسين أوضاع المرأة. وإذا كان الديالمي قد نوه بالتجربة الغربية ذات الصلة بالدينامية النسائية وما تمكنت من تحقيقه، فإنه قد أعاب عليها اقتصرها على النساء دون الرجال، لذا حذر من الوقوع في الخطأ ذاته، حين اعتبر إقصاء الرجل من الانخراط في الحركة النسائية بمثابة إقصاء مماثل لما تتعرض له المرأة في المجال الاقتصادي والسياسي وغيره.⁴⁶

خلاصات أولية

لقد مثلت مجلة لام ألف محطة نوعية في الممارسة الصحفية بالمغرب، نظرا لرمزيتها وتأثيراتها العميقة، التي كان لها بالغ الأثر في مجريات الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية، طيلة سنوات صدورها. كما أنها شكلت طيلة هذه الحقبة، ملتقى مناسباً للعناصر المنتمة للنخبة المغربية، من باحثين وجامعيين ومفكرين وكتاب مرموقين. وجسدت تبعا لذلك كله، مشروعا تنويريا من أجل تحقيق آمال الديمقراطية والحرية والحداثة، ولذلك استهدفتها، ومعها أيضا صحف ومجلات أخرى، قرارات الرقابة والمنع.

ولا يخفى على أحد، أن تجربة لام ألف توافقت مع الميول اليسارية لصاحبها المركزية زكية داود ومع مناخ التغيير الذي شهده المغرب بعيد الاستقلال. وختاماً، يمكن التأكيد بأن مجلة لام ألف، تعد اليوم مصدراً أساسياً يجعلها ترقى من حيث الأهمية إلى مستوى الأرشيف، - وهو الموضوع الذي شكل المحور الأساس لهذا الملف الخاص من مجلة هيسبريس-تمودة؛ ولتحتل أيضا مكانتها الخاصة، كواحدة من أبرز مكونات الذاكرة التاريخية بالمغرب المعاصر، باعتبارها قد أتاحت فرصة بناء صرح فكري لا تعوزه الجرأة، لفتح آفاق نقدية غير مسبوقة، اهتمت بإبرازها ومناقشتها بكثير من التحدي، دون كلل أو ملل، حيث خاضت في جملة من القضايا الشائكة التي تتخللها كثير من الصعوبات والعقد التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب الراهن. مما يجعل منها مصدراً لا يمكن الاستغناء عنه من لدن كافة المهتمين بدراسة أحوال المغرب في زمن ما بعد الاستقلال في امتداداته الآنية والمستقبلية.

Bibliography

- Albarlamane Al Maghribi. *Al- 'i 'lām wa al-mujtama' ft al-Maghrib, al-mulakhas al-tarkiibī wa at-tawsiyāt*. Rabat: Editions Dār an-nashr al-Maghribiyyah, 2011.
Belghiti, Malika. "Le statut de la femme dans 3 villages de la Tessaout." *Lamalif*, n° 45 (janvier-février 1971): 28-9.

46. Abdessamed Dialmy, "Le Féminisme au Maroc," *Lamalif*, n° 162 (janvier 1985): 22-5.

- Benhaddou, Ali. *L'empire des sultans. Anthropologie politique au Maroc*. Paris: Riveneuve, 2009.
- Bennis Kanouni, Fadela. "Le travail féminin: Cas du Maroc." *Lamalif*, n° 151 (novembre-décembre 1983): 52-7.
- Berrada, Abdallah. "Fécondité et structure de la famille." *Al Asas*, n° 85 (mai 1989): 7.
- Bradley, Nadia. "Le scandale de la virginité." *Lamalif*, n° 25 (décembre 1968): 14-7.
- Dalle, Ignace. *Les trois Rois, la monarchie marocaine de l'indépendance à nos jours*. Paris: Fayard, 2004.
- Daoud, Zakya. "La femme mineure." *Lamalif*, n° 140 (novembre/décembre 1982): 34-41; 54-64.
- _____. "Les marocaines à corps ouvert." *Lamalif*, n° 172 (décembre 1985): 62.
- _____. "La révolte des marocaines." *Lamalif*, n° 93 (décembre 1977): 6.
- _____. *Les années lamalif, 1958-1988, 30 ans de journalisme au Maroc*. Rabat: Tarik, 2007.
- _____. *Féminisme et politique au Maghreb, 60ans de lutte*. Casablanca: Eddif, 1996.
- Depagneux, Marie-Annik. "Le planning familial en milieux rural." *Alasas*, n° 2-3 (juillet-août, 1977): 18-9.
- Dialmy, Abdessamed. "Le Féminisme au Maroc." *Lamalif*, n° 162 (janvier 1985): 22-5.
- El Khyat, Ghita. "Femmes à lier. Aspects évolutifs, médicaux et psychologues du travail de la femme au Maroc." *Lamalif*, n° 86 (février-mars 1977), 41-51.
- Filali, Souad., Benabdenbi, Ftouma. "Les couples marocains et le travail." *Lamalif*, n° 142 (décembre-janvier, 1983): 50-5.
- Filali, Souad., Kanouni, Fadela. "Le travail occulté des femmes du Maroc." *Lamalif*, n° 143 (février-mars 1983): 34-9.
- Filali-Amine, Latifa. "Le drame juridique des femmes." *Lamalif*, n° 121 (décembre 1980): 38-41.
- Hadraoui, Touria. "Entretien avec Jbabdi Latifa, "Rien ne saurait m'arrêter." *Kalima*, n° 23 (février 1988): 12-3.
- Kenbib, Mohammed. "Le Maroc indépendant, 1955-2005: Essai de synthèse." In *Cinquantenaire de l'indépendance du Royaume du Maroc*, 1-39. Royaume du Maroc: Commission du Cinquantenaire, 2005. URL:http://www.ondh.ma/Pdf_doc%5ChistoireA4pdf.pdf.
- Khatibi, Abdelkbir. "Le Maroc à l'heure du scoubidou." *Lamalif*, n° 2 (15 avril 1966): 19-21.
- Lamalif. "Dossier: La limitation des naissances, le nouveau problème." *Lamalif*, n° 2 (15 avril 1966): 16-7.
- _____. "Pourquoi lamalifa." *Lamalif*, n° 9 (février 1967): 45.
- _____. "Le centre de planning familial de Casablanca." *Lamalif*, n° 52 (décembre 1972): 10-1.
- _____. "La femme mystifiée." *Lamalif*, n° 70 (avril-mai 1975): 10-3.
- Mernissi, Fatima. "Le Maroc des femmes." *Lamalif*, n° 154 (mars-avril 1984): 56-7.
- Moha, Farida. "Quelle place pour la femme dans la société marocaine." *Lamalif*, n° 143 (février-mars 1983): 6.
- Rivet, Daniel. *Histoire du Maroc, de Moulay Idris à Mohammed VI*. Paris: Editions Fayard, 2012.
- Vermeren, Pierre. *Le Maroc en transition*. Paris: Editions La découverte, 2001.
- Vermeren, Pierre. *Tārīkh al-Maghrib mundu al-Istiqlāl*. Traduction de 'Abdarrahīm Huzal. Casablanca: Edition Afrique-Est, 2010.
- Waterbury, John. *Amīr al-mūminīn, al-malakīyahwa, al-nukhbah, al-siyāsīyah*. Traduction de 'Abdalghani Abū al-'azm, 'Abdal'ahād Sebti, et 'Abdallatīf Al-Falaq. Rabat: Mu'assasat al-Ghanī, 2004.

العنوان: البعد النسائي في مجلة "لام ألف" (1965-1985): مقارنة تاريخية

ملخص: يهتم هذا المقال بإلقاء الضوء على تجربة مجلة لام ألف باعتبارها من بين المنابر الإعلامية التي اهتمت بمعالجتها وتغطيتها لجملة من أبرز التحولات التي شهدتها المغرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا على امتداد عشرين سنة (1965-1985)، ويركز بشكل أساسي على البعد النسائي فيها. خاصة، وأن كتابا مجلة لام ألف كانت موجهة ومنفتحة في الآن نفسه على الفئات المتعلمة، وتناولت سلسلة من القضايا الحارقة المرتبطة بأوضاع النساء وقضاياها، مساهمة بذلك في تطوير جملة من النقاشات المطروحة على أنظار الشأن العام؛ مما جعلها تندرج بالنسبة للباحث في تاريخ الزمن الراهن ضمن الأرشيفات التي يصعب معالجة عدة قضايا وفهمها دون الاستناد إلى مضمينها.

الكلمات المفتاحية: تاريخ النساء، الصحافة النسائية، مجلة لام ألف، قضايا المرأة

Titre: La perspective féministe à travers *Lamalif* (1965-1985): Une approche historique

Résumé: Cet article s'intéresse à la revue *Lamalif*, qui représente l'une des magazines ayant joué un rôle décisif dans la structuration, aussi problématique soit-elle, du champ politique socioéconomique et culturel au Maroc. Elle a permis aux écrivains et aux intellectuels de "dialoguer" par textes interposés. L'histoire du Maroc doit beaucoup à cette revue qui a reflété à plusieurs niveaux les changements qu'avait connue le pays durant deux décennies (1965-1985) pleins de divers rebondissements.

Mots-clés: Histoire des femmes, presse féministe, revue *Lamalif*, conditions de la femme